

اعلان

* اعلن بان الشركة العادية العامة « شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة » المسجلة لدى تحت الرقم (١٣٦) تاريخ ١٩٦٤/٧/٢٩ قد اجرت التغييرات التالية :-

- ١ - انسحب من الشركة : الشريك صالح عوده حمارنه
- ٢ - انضم الى الشركة : الشريكان كاتينكو سمعان زنايري اردني/عمان ورجاء صالح حمارنة اردني/عمان
- ٣ - التغيير الحاصل في حصص الشركاء .

اسم الشريك	الحصة قبل التغيير	الحصة بعد التغيير
عبد الرحمن ابو حسان	١٨٠٠٠ دينار	١٨٠٠٠ دينار
قسطندي توما يغم	٢١٦٠٠ «	٢١٦٠٠ «
سليمان البخيت الابراهيم	١٨٠٠٠ «	١٨٠٠٠ «
الياس نقولا شيكلاكس	١٨٠٠٠ «	١٨٠٠٠ «
نجيب البخيت الابراهيم	٩٠٠٠ «	٩٠٠٠ «
ثيودور نقولا تشيكلاكس	١٤٤٠٠ «	١٤٤٠٠ «
شركة محلات الياس البخيت	٩٠٠٠ «	٩٠٠٠ «
كاتينكو سمعان زنايري	٤٥٠٠ «	٤٥٠٠ «
رجاء صالح الحمارنه	١٣٥٠٠ «	١٣٥٠٠ «
٤ - تاريخ التغييرات	١٩٦٩/٩/٢٠	

مراقب الشركات

علي الهنداوي

(وكيل وزارة الاقتصاد الوطني)

الجمهورية العربية السورية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٤ رمضان سنة ١٣٨٩ هـ . الموافق ١٥ تشرين ثاني سنة ١٩٦٩ م . العدد ٢٢٠٩

القرارات

صفحة	نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٦٩	نظام بلدية القصر
١٢٢١	نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٩	نظام صندوق التعاون لضباط دائرة المخابرات العامة
١٢٣٨	نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٩	نظام العلاوات القضائية للعاملين في قوة الامن العام
١٢٤٢	نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٩	نظام العلاوات القضائية للعاملين في القوات المسلحة
١٢٤٣	نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٩	نظام معدل لنظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردنية
١٢٤٤	نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٩	لغايات الاسكان
١٢٤٥	نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٩	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
١٢٤٧	نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٩	نظام معدل لنظام الانتقال والسفر
١٢٤٦	نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٩	نظام بلدية الرصيفة المعدل
١٢٤٨	نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٩	نظام بلدية الرصيفة المعدل
١٢٤٩	نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٩	نظام بلدية الرصيفة المعدل

تصحيح أخطاء

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

هكذا من الأشهر

نظام البلدية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٩

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٦٩

نظام بلدية القصر

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية القصر لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون لللائحة والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المجلس : مجلس بلدية القصر او لجنة بلدية القصر .

المنطقة البلدية : المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية القصر .

بناء او بناية : كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

الشارع : اي طريق كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

المالك : اي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

انشاء الشارع : تخطيط الشارع وفتحه وبناء جدرانته وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار او المستوى وانشاء او تغيير او هدم الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام باية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه او صيانه .

المعمار : الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت او غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبني .

اللافتة : اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر او لاية مقاصد شخصية او تجارية او ترفيهية .

محل عام : كل محل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او غرضاً كاماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .

المكرهة العامة : كما عرفت في قانون الصحة لعام ١٩٦٦ .

المراقب : كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .

مأمور الصحة : اي طبيب او مفتش او مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس او اي موظف اخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .

الذبيحة : بجهة الحيوان وتشمل اي جزء منه .

بائع متجول : كل شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة او سلع او مواد تجارية او يتعاطى حرفة يدوية او يعرض مصنوعاته اليدوية في اي شارع او مكان او محل عام دون ان يكون له محل ثابت .

معتمد البلدية : اي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام باي عمل تنفيذي لاحكام هذا النظام .

الملتزم : كل شخص يتعهد بجاية رسوم البلدية لقاء مال .

الفصل الاول

الابنية المتداخلة

المادة ٣ - للمجلس ان يقوم بالترميم والتغيير والهدم في اي بناء متداخلاً .

المادة ٤ - للمجلس ان يمنع اشغال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بنائه او يجرى ترميمه بصورة تجعله قابلاً للسكن .

المادة ٥ - ١ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية ان اي بناء او شارع او عقار يشكل خطراً او ضرراً او يشتمل ان يشكل خطراً او ضرراً على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فعلى المجلس ان يوجه اخطاراً خطياً للمالك ينذره فيه بلزوم هدمه كلياً او جزئياً او اصلاحه او ترميمه او تسيجه او دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .

٢ - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار ولم يعثر عليه او تعذر تبليغه يقوم المجلس بهدم البناء او اصلاحه او اجراء ما يراه مناسباً على ان تستوفي النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي يجي بها اموال البلدية مع زيادة ٢٠٪ مقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعياً .

هكذا من المأهول

الفصل الثاني

فتح الدوارع وصيانتها

- المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع مكلفين بدفع قسم من نفقات تعبيده وترقيته لأول مرة اذا كان متاخما لاملاكهم بغض النظر عن عرض الشارع ، تحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة طول واجهة املاك كل منهم على ذلك الشارع .
- المادة ٧ - للمجلس ان يعين بنسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من النفقات على ان لا تزيد عن نصف مجموعها تحصل هذه النسبة عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .
- المادة ٨ - يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقعة او ترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت ضرورية لانشائه .
- المادة ٩ - اذا لحق بشارع او باي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له فللمجلس ان يبلغ مالكا الارض او الشخص المسؤول عن القيام بالحفريات اخطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة . واذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعيا .
- المادة ١٠ - يعتبر مخالفا لاحكام هذا الفصل من النظام كل من -
 أ - بني او انشاء او اقام حائطا او سياجا او عمودا او اي عائق في اي شارع .
 ب - عطل او اعاق اي مصرف او قناة ضمن منطقة البلدية .
 ج - وضع اية مادة في شارع على نحو يعطل حركة المرور او السير .
 د - حفر حفرة او اخدودا في اي شارع .
- المادة ١١ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اشياء او اية مادة من مواد البناء في اي شارع او ان يحدث حفرة او اي اخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمنا الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءا للاخطار وتأمين سلامة المرور .
 ب - يجوز للمجلس ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقتة ابان الاعياد والاحتفالات .

الفصل الثالث

اللائحات

- المادة ١٢ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستبقي تلك اللافتة او اللوحة الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .
 ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلبا الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .
 ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .
 د - تجدد الرخصة في أول كل سنة مالية .

- المادة ١٣ - يستوفى رسم ترخيص اللافتة سنويا وقدرة ٢٥٠ فلسا وتعتبر رسوم السنة كاملة .
- المادة ١٤ - لا يجوز وضع اي لافتة بشكل يعجب النظر أو بسبب اعاقة أو مضايقة للجارة .
- المادة ١٥ - الاسماء والعناوين الموضوعة على الابواب والفترينات ودور السكن غير خاضعة للترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الموضوعة على المعاهد او المؤسسات او الجمعيات الدينية او الخيرية او تلك المثبتة للدلالة عليها .

الفصل الرابع

المحلات العامة

- المادة ١٦ - أ - يستوفي المجلس رسما شهريا مقطوعا مقداره ٢٠ فلسا عن كل كرسي احد للاستعمال في اي دار للسينما .
 ب - اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاجاء حفلة او حفلات بصورة غير مستمرة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية : -
 عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٠٠ فلس ٥ فلسات
 عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٥٠ فلسا ١٠ فلسات
 عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلس ١٠ فلسات
 ج - لا يجوز بيع اي تذكرة ما لم تكن محتومة بخاتم المجلس .
 د - يجب ان تكون التذاكر مرققة رقيقا مطبوعا متسلسلا بحيث يتسنى مراقبة المباع منها وعددها أما التذاكر الملغاة فلا تعتبر كذلك ما لم تحل توقيع معتمد البلدية او المراقب .
- المادة ١٧ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص او معتمد البلدية او المراقب ان يدخل اي ملهى او حفل او دار للسينما لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة .
 ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للملهى للمراقبة .
- المادة ١٨ - للمجلس ان يعفي كلياً او جزئياً من الرسوم المفروضة وفق الفقرة « ب » من المادة « ١٦ » اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل : -
 أ - مباراة رياضية او ثقافية .
 ب - اي حفل أو طو أو عرض سينمائي أو غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصا لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية أو رياضية .
- المادة ١٩ - أ - كل من باع بصفته مالكا او شريكا او عرض للبيع أو سمح بالبيع او سمح بأن يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن ثمن التذكرة غير مثبت عليها أو كان ثمنها أو رقيها مخالفا للحقيقة أو لم تكن التذكرة محتومة بخاتم البلدية أو . . .
 ب - اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر بالقيام بالمهمة الموكولة اليه أو . . .
 ج - جعل امر المراقبة متعلدا سواء باتلاف او تشويه او التمتع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انه ارتكب مخالفة لاحكام هذا النظام .

هكذا من المجهول

الفصل الخامس

منع المكاره والاضرار العامة

المادة ٢٠ - يحظر على أي شخص ان يقوم بنفسه او بحكم ولايته او يسمح لاحد من افراد عائلته بأن / -

أ - يطرح او يضع اية اقدار او نقايات او مواد كريمة في اي شارع او ساحة .

ب - يلقي اي نقايات او مياه قدرة او اشياء اخرى على اي شارع او ساحة على وجه يسبب ضررا او مضايقة للجمهور .

ج - يترك حيوانا في الشارع او يربطه فيه او يدعه هائما على وجهه .

د - يوقف اي عجلة او دراجة او عربة في الشارع مدة اطول من المدة اللازمة لوسق او تنزيل الحمولة .

ه - يضع او يترك اي مواد او اشياء اخرى في اي شارع او ان يسمح بوضعها او تركها او يرونها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس او ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة التي صرح له فيها .

و - يشغل او يتسبب في تشغيل اي غرامافون او راديو او مكبر صوت على وجه يقلق راحة الآخرين .

ز - يقف او يتعد او يضطجع في اي شارع على وجه يعيق حرية المرور .

ح - يضع في اي طريق او ساحة الات (ماكينات) خربة او نقايات حديدية او خشبية او غير ذلك من المواد او ان يسمح بابقاء هذه المواد في اي شارع او ساحة .

ط - يستجدي او يساعد ولدا صغيرا على استجداء في شارع او مكان عام .

ي - يحدث او يستبقي اية مكاره من المكاره الصحية المبينة في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٢١ - ابقاء للنقايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرارا :

أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا او يحتمل ان يكون ضارا بالصحة :

ب - كل بركة او حفرة او مصرف او مجرى او مرحاض او زريبة او عريشة او كوخ او صندوق قمامة او ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالة من القذارة بحيث يحتمل ان تشكل ضررا بالصحة .

ج - كل حيوان او طير يرى مأمور الصحة انه يقتنى او يحتفظ به على وجه يحتمل ان يشكل ضررا بالصحة :

د - كل كومة مهملات كان نوعها مضر بالصحة او خطرا عليها .

ه - كل مصرف او مجرى او قناة او مزراب او قسطل او انبوب يرى مأمور الصحة انه لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها او يسبب ضررا بالبناء او بأي بناء متصل مجاور له .

و - كل كومة مهملات كان نوعها موضوعة في اي بناء او ازامها اذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناية او تعوق مجرى مياه المطر او تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات او احداث الاضرار .

ز - كل انبوب برار او انبوب مياه قدرة او بجورة مرحاض او مجرى مشقوق او مكسور او مسدود او معطوب على اي وجه آخر او ينبعث منه روائح كريهة او ترشح منة محتوياته .

ح - كل مفصل معطوب في انبوب برار او مواسير او مراحيض او انبوب مياه قدرة او قناة او مجرى .

ط - كل بجورة مرحاض لم تبين بشكل فني او كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه او غير مجهز بغطاء حديدي محكم لمنع دخول البعوض .

ي - كل مدخنة ليست عالية علوا كافيا او يتصاعد منها الدخان بشكل مزعج او ضارا بالآخرين .

ك - تنظيف البسط او السجاجيد وما شابهها في الشوارع بين الساعة التاسعة ليلا والسادسة صباحا .

ل - التغوط والتبول في غير المكان المعد لذلك .

م - رمي او طرح اية مواد على وجه فيه اذى للآخرين في الشارع او الممرات .

المادة ٢٢ - كل فعل او حالة من الحالات الواردة في هذا الفصل تعتبر مخالفة لاحكام هذا النظام :

المادة ٢٣ - لمأمور الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ٢٤ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالة المكاره خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يبينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكاره على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائيا .

المادة ٢٥ - يرتب على مالك اي بناء او محل تجاري ان يحتفظ بمسكنه او محله بوعاء ملائم لحفظ النقايات مصنوعة من الصاج ذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ٢٦ - يستوفي المجلس رسما سنويا مقابل جمع النقايات جمع حسب الفئات التالية :

عن كل محل تجاري	٥٠٠ فلس
عن كل وحدة سكن	٤٠٠ فلس
عن كل مطعم	٢٠٠٠ دينار
عن كل حرفة او صناعة	٥٠٠ فلس
عن كل حظيرة للحيوانات	٢٠٠٠ دينار
عن كل حظيرة خاصة بالدواجن	١٠٠٠ دينار

الفصل السادس

المسلخ والدبالح

المادة ٢٧ - لا يجوز لأي شخص ان يذبح حيوانا ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ٢٨ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية .

عن كل رأس من الضأن او الماعز يزيد عمره عن سنة	١٠٠ فلس
عن كل رأس لا يتجاوز عمره السنة من الضأن او الماعز	٥٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر لا يتجاوز سنة واحدة من العمر	٣٠٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر يتجاوز سنة واحدة من العمر	٧٠٠ فلس

هكذا من الأهل

المادة ٢٩ - لا يجوز نقل الذبائح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٣٠ - أ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم الطازجة التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ ٢٠ فلسا كرسوم معاينة اذا لم تكن مشموله باحكام المادة ٢٧ من هذا النظام .

ب - تدفع رسوم المعاينة بموجب الفقرة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣١ - يستوفي المجلس او الملتزم الرسوم التالية عن نفخ الذبائح داخل المسلخ بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية .

أ - عن كل رأس من الضأن والماعز عشرون فلسا

ب - عن كل رأس من البقر أو الجمل خمسون فلسا

المادة ٣٢ - لا يجوز لاي جزار او شخص اخر ان يتعاطى حرقه سلخ الذبائح او نحرها ما لم يكن مرخصا بذلك .

المادة ٣٣ - يحظر نقل الذبائح او اى جزء منها قبل فحصها ومعاينتها من طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة او مفتش الاحرام وختمها بخاتم البلدية لاثبات صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣٤ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق اذا تولى عمال البلدية التخلص من جيفته / - جيفة كل رأس من البقر أو الجمل أو الخيل أو الحمير أو البغال ٥٠٠ فلس جيفة كل رأس من الضأن والماعز والكلاب أو القطط ٢٥٠ فلس .

الفصل السابع

البسطات والمظلات والباعة المتجولون

المادة ٣٥ - لا يجوز لأي شخص ان يضع بسطة او يشغل بقعة او شارعاً او مكاناً عاماً او يضع مقعداً في اى مكان عام او شارع او مساحة او رصيف ضمن منطقة البلدية الا وفق رخصة تصدر لهذه الغاية ضمن شروطها .

المادة ٣٦ - مع مراعاة شروط الرخصة المشار اليها اعلاه يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد او خمسون فلساً عن كل مقعد .

المادة ٣٧ - يحظر على اى شخص ان يضع مظلة المتجر او مكان الدمل او الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٣٨ - يستوفي المجلس رسماً قدره دينار واحد سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٣٩ - لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى حرفة مسخ الاحذية او العتالة أو حفر الاختتام أو التصوير أو بيع السلع والبضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل رخصة تجوز له ذلك .

المادة ٤٠ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية واحدة على ان تجدد سنوياً ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٤١ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصارحها بمقتضى هذا الفصل :

فلس	دينار
٥٠٠	-
٦٠٠	-
١٠٠	١
٢٥٠	-
٤٠٠	-
٥٠٠	-

١ - ماسح الاحذية

٢ - حفار اختام

٣ - المصور

٤ - عتال

٥ - عتال مع عربة

٦ - بائع متجول

الفصل الثامن

فرقة المطافئ

المادة ٤٢ - يجوز للأمور المطافئ في حالة شبوب حريق او اذا كان لديه ما يخمله على الاعتقاد بشبوب حريق او احتمال شوبه في اى مكان ان يدخل او يقتحم ذلك المكان في حالة الاحترق او اذا اعتقد انها كذلك او يدخل اى بناية او عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على اذن المالك وان يأمر باخلاء المكان ويقوم بجميع الأعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لاطفاء الحريق او لسلامة الاشخاص والممتلكات ويجوز للأمور في حالة شبوب الحريق ان يستعمل اى مورد او اية مادة اخرى من اجل انقاذها .

المادة ٤٣ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية او اى مأمور آخر يتولى زمام الامر واجب المساهمة في اطفائه والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الأبنية المراد توجيه المياه نحوها واصدار الامر بأغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط او فر من المياه . .

المادة ٤٤ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر او اعطى اخباراً كاذبة بشبوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته او تخلى عن مراعاة الأوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شبوب حريق يعتبر انه خالف احكام هذا النظام . . .

الفصل التاسع

الاسواق العامة

المادة ٤٥ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او المفرق ضمن منطقة البلدية اية فواكه او خضار او حطب او قمح او بصل او ملح او مواشي او حيوانات الا في الأماكن المخصصة لذلك من قبل المجلس .

هكذا من الأهل

المادة ٤٦ - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسما على الخضار والفواكه والبطاطا والزيتون والبصل التي ترد الى منطقة البلدية بواقع (٤٪) من قيمة البيع .

المادة ٤٧ - يستوفي المجلس عما يرد الى منطقة البلدية اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسم قبان .

فلس	دينار
٢٠٠	
٣٠	
٠٠٠	١
٥٠٠	

أ - عن كل طن واحد من الحبوب او الدقيق

ب - عن كل شوال من القمح او الكلس او الملح

ج - عن كل سيارة شحن من الحطب

د - عن كل سيارة صغيرة (بك أب)

المادة ٤٨ - أ - يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسما بواقع ١٪ من ثمن المواشي او الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - لدى مبادلة حيوان باخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة (أ) من هذه المادة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب .

المادة ٤٩ - كل من باع اية سامة او مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان فريقا في بيعها خلافا لأحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

الفصل العاشر

تجميل المدينة

المادة ٥٠ - يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصه واقعتين على شارع لبناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصه واذا لم يتم بذلك يجوز للمجلس انشاؤه على نفقة المالك وتحصل النفقات منه وكأنتها اموال اميرية .

المادة ٥١ - يخطر على اي شخص ان يثلث أو يقطع الازهار او اي نبات او شجر من اشجار الزينة او يلحق بها ضررا بأي وجه من الوجوه . . .

الفصل الحادي عشر

الحجاري والحفر الامتصاصية

المادة ٥٢ - مع مراعاة احكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة ١٦ من هذا النظام لا يجوز لأي شخص ان يباشر حفر جورة امتصاصية في اي شارع عام أو ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٥٣ - لا يجوز إعطاء مثل هذا التصريح الا بعد ان يقدم الطالب مخططا تفصيليا يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول ابعادها وجميع الانشاءات المكللة لها والمواد التي تبنى منها . . .

المادة ٥٤ - يحق للمجلس رفض اعطاء التصريح اذا رأى ان المكان المنوى اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار او يتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة . . .

المادة ٥٥ - يعمل لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي متين . .

المادة ٥٦ - يجب ان يكون المصرف او المجرى المؤدي الى المنهل منشأ بشكل فني يوافق عليه المهندس .

المادة ٥٧ - يستوفي المجلس دينارين رسما عن كل انشاء يقام بموجب هذا الفصل دون ايجحاف بحق استيفاء اي مبلغ آخر من اجل اعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٥٨ - يستوفي المجلس نصف دينار عن الحفر والجور المهمة اذا اعيد استعمالها كجور امتصاصية

الفصل الثاني عشر

رخص البناء

المادة ٥٩ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة . شريطة الحصول على تصريح خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة مالم تتطلب المصلحة العامة خلاف ذلك .

المادة ٦٠ - للمجلس ان يحدد مدة بقاء البناء قائما وفق المادة السابقة في المنطقة المخصصة للسكان الشعبي .

المادة ٦١ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري لذلك الشارع .

المادة ٦٢ - للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية والتجارية .

المادة ٦٣ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية : -

أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات والاسوار وغيرها

ب - عمل اية اضافات او تغييرات في البناء .

ج - هدم البناء .

د - اعمال الحفر والطم .

المادة ٦٤ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء او دمه ان كان ايلا للسقوط او احدثات اية اضافات خارجية او تغييرات جوهرية في اي بناء مالم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص مالم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص الى المجلس ويذكر فيه اسم المهندس المجاز الذي وضع التصاميم وعلى المهندس او المجاز ان يقدم للمجلس ما يلي : -

١ - مخططا للموقع بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) يبين فيه موقع البناء المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض استقامة الشوارع الماخذة لقطعة الارض ومخطوط الارتفاعات ورقم او ارقام القطع المجاورة لها مع بيان الجهات الاربع .

هكذا من الأشهر

٢ - مخططاً للمساحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بما في ذلك طابق التسوية والقبو ان وجد بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) على ان يبين ايضاً نوع الاستعمال وامساكن الدخول والخروج وتفصيل الاساسات والجدران وارتفاع الطوابق وعدد الشقق والاعمال الخرسانية والادراج واسوار التسوية الترابية وجميع ما يلزم من التفاصيل .

٣ - مخططات تبين خطوط المجاري والخفر واقسامها واقيستها واتحاداتها وطرق تهويتها .

٤ - اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

المادة ٦٥ - على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهرية في اي بناء قائم ان يقدم طلباً خطياً الى المجلس على النموذج المعد لذلك مع جميع البيانات المطلوبة بموجب المادة السابقة مع بيان اسم المهندس او المحاز في الهندسة او المشرف على تنفيذ هذه الاعمال وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس . وتعني عبارة تغييرات جوهرية : -

أ - اية اضافة او تغيير في البناء .

ب - اية تغييرات في البناء تتضمن تقسم اية غرفة او دكان بصورة تحول معها الى غرفتين او دكانين او تبديل ممر او فسحة أو كراج او دكان لاستعمال آخر .

ج - اتمام اي بناء او جزء منه .

المادة ٦٦ - على كل من ينوي القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للأرض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ٦٧ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ وبعد تدقيقها وتصديقها من المهندس تعاد نسخة منها الى طالب الترخيص .

المادة ٦٨ - أ - يترتب على المجلس ان يصدر قراراً خطياً بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار الى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

ب - اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قراراً بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضاً .

ج - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

د - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغياً .

المادة ٦٩ - يجوز لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الراقية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ الطلب يعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعياً .

المادة ٧٠ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد اعطاء الترخيص ان الترخيص المذكور قد اعطى نتيجة لاي بيانات او مخططات غير صحيحة فيجوز له إلغاء الترخيص وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك انها تمت بدون ترخيص ويجوز للطالب ان يلتمس من المجلس إعادة النظر في قرار الإلغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعياً .

المادة ٧١ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء مغايرة لشروط الترخيص ان يطلب من الشخص المذكور باسعار خطي : -

أ - التوقف عن البناء حالا .

ب - ان يتحضر بالذات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المعين في الاشعار للادلاء بأي سبب يراه كافياً لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او أي جزء منه .

المادة ٧٢ - يترتب على طالب الترخيص دفع الرسوم التالية عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء ويجوز للمجلس ان يعني العقارات التي تستعمل لغايات دينية او خيرية من هذه الرسوم : -

١ - عن كل متر مربع واحد من البناء السكني ٦٠ فلساً

٢ - عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري ١٠٠ فلساً

٣ - عن كل متر مربع واحد من البلكونات دينار واحد

٤ - عن كل متر مربع واحد من السبروز ديناران

٥ - ٥٪ من رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة

٦ - رسم تسجيل الرخصة ٢٥٠ فلساً

٧ - رسم كشف وتخطيط دينار واحد

٨ - ٣٠٪ من رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها .

٩ - ٥٠٪ من رسم الرخصة يدفع سلفاً كتأمين

١٠ - عن احداث تغييرات في اي بناء قائم

المادة ٧٣ - على كل من يقوم بعمل بناء ان يستعمل المواد الجيدة وان تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرر المجلس استعمالها لضمان متانة البناء وسلامة السكان .

المادة ٧٤ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق .

أ - في اي وقت وقبل الموافقة على طلب الترخيص

ب - في اي وقت خلال القيام باعمال البناء

ج - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء

د - اذا لم يقدم الاشعار باتمام البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف في اي وقت بعد اتمام البناء او باجراء اية اضافة او تغيير عليه او تغيير في استعماله .

المادة ٧٥ - تكون علاقة المجلس او المهندس عند اجراء الكشف على البناء مرتبطة مع المشرف المعين للاشراف على ذلك البناء ويكون المشرف مسؤولاً عن كل تغيير في مخطط البناء .

المادة ٧٦ - يحق للمجلس اذا وجد ان اعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها او تخالف احكام هذا النظام ان يكلف خطياً الشخص الذي يقوم بالاعمال المذكورة باجراء التغييرات المطلوبة وذلك لجعل الاعمال متفقة مع المخططات او ضرورة الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

هكذا من الأصيل

المادة ٧٧ - إذا تمتع المشرف أو صاحب البناء عن التبليغ أو عن القيام بما طلب منه فيحق للمجلس أن يأمر بوقف العمل .

المادة ٧٨ - ١ - إذا اقتنع المجلس بوجود مخالفة لأحكام هذا الفصل أثناء قيام أحد الأشخاص بأعمال البناء فيجوز له أن يطلب من الشخص المذكور بإشعار خطي القيام بعملية الحفر والكسر أو الهدم التي يراها ضرورية للكشف على البناء .

٢ - إذا لم تكشف مخالفة لأحكام هذا الفصل توجب على المجلس أن يدفع إلى الشخص المتضرر تعويضا عن الخسارة التي لحقت به .

المادة ٧٩ - ١ - على كل شخص أتم أعمال البناء أن يقدم إلى المجلس خلال شهر إشعارا خطيا بذلك .

٢ - على المجلس بعد استلام الإشعار أن ينيب عنه المهندس أو المراقب ليكشف على البناء وبعد ذلك يقرر بأنه صالح للاشغال المخصص له أو يصدر الأمر الذي يراه لازما مع بيان الأسباب .

٣ - لا يجوز لأي شخص أن يشغل أو أن يسمح بأشغال أي أرض أو بناء أو قسم من البناء أو أن يستعمل أو أن يسمح باستعمال أي أرض أو بناء أو قسم من بناء ما لم يحصل على إذن خطي بأشغاله واستعماله .

المادة ٨٠ - كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كمخازن يجب أن تجهز بانباره وتبوية طبيعيتين بواسطة فتحة أو أكثر بالجدران الخارجية على أن لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة أرض الغرفة تسمح بمرور الهواء يجب أن لا تقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع واحد .

المادة ٨١ - يجب ألا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام على متر واحد والا يتجاوز عرضها على ستة أمتار .

المادة ٨٢ - يمنع البروز أو الشرفات على أي مدخل أو ممر أو شارع لا يزيد عرضه على ستة أمتار .

المادة ٨٣ - يمنع بروز البناء على عشرة أمتار .

المادة ٨٤ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها عن عشرة أمتار .

الفصل الثالث عشر

المياه

المادة ٨٥ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الطالب	كل من تقدم بطلب للاشتراك بالمياه .
المشارك	كل من يوافق الرئيس على طلبه بالإشتراك في المياه بعد دفع الرسوم المقررة .
منطقة التوزيع	المناطق التي يقرر توزيع المياه فيها من مشروع مياه البلدية .

الانبوب الرئيسي الانبوب الذي اعده المجلس لتوزيع المياه بصورة عامة وليس للمستهلكين كافراد ويشمل أي جهاز مستعمل مع ذلك الانبوب .

انبوب التوزيع ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي إلى الأماكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعدد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

انبوب التوريد الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون عادة ملكا للمشارك .
اجهزة المياه - الانابيب والخففيات والمحابس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة المماثلة الأخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .
الغايات المنزلية - متطلبات المشترك الصحية والمنزلية من الماء .

المادة ٨٦ - تقدم جميع الطلبات المتعلقة بقطع أو وصل المياه أو إزالة العداد أو كل ما يمت بصلة إلى شبكة المياه من صاحب الملك أو من وكيله .

المادة ٨٧ - على طالب الاشتراك بالماء للاستهلاك من منطقة التوزيع أن يتقدم بطلبه للرئيس على النموذج المقرر بعد دفع خمسين فلسا ثمنا له .

المادة ٨٨ - بعد اجراء المعاملة اللازمة على الطلب والموافقة عليه من الناحيتين الفنية والصحية يستوفى من الطالب ديناران كرسوم تأسيس .

المادة ٨٩ - تستوفي البلدية من الطالب الذي تم الموافقة على طلبه مبلغ دينار أردني واحد كتأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة يقطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد إليه الباقي وإذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد المبلغ المطلوب تحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ٩٠ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمتر المكعب ووضع العداد في المكان الذي يعينه موظف البلدية المختص .

المادة ٩١ - يحفظ العداد ضمن صندوق حديدي مقفل يختم بخاتم البلدية ويحظر على المشترك أحداث أي تغيير أو تبديل في أوضاعه أو فك الصندوق الحديدي أو أية اختتام تكون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال أي مفتاح يطابق المفاتيح التي تستخدمها البلدية لفتح العدادات .

المادة ٩٢ - تقوم البلدية بتزويد المشترك بالمياه بواسطة عداد يقدمه المشترك بعد موافقة البلدية على نوعه وصلاحه ويتم تركيبه بإشراف البلدية . على أن يوضع العداد داخل صندوق في المكان الذي تعينه البلدية ويتم ختم البلدية ويمنع المشترك من أحداث أي تغيير أو تبديل في أوضاعه أو فك الصندوق أو أية اختتام تكون البلدية قد وضعتها . وكل تصليح أو أي عمل من تمديد وغيره يكون على حساب المشترك وذلك من خط التوزيع الذي مدته البلدية في التمديدات الداخلية لدى المشترك .

المادة ٩٣ - يقوم موظف البلدية المختص بمعاينة العدادات للمشاركين والتأكد من اختتامها مرة كل ستة أشهر أو حسب مقتضيات الحال .

هكذا من الأصيل

المادة ٩٤ - لرئيس البلدية حق تقدير الماء المستهلك خلال المدة التي يظهر ان عطلا قد طرأ فيها على العداد وسبب عطلا في تسجيل كمية المياه المستهلكة وبينى التقدير على ثلاث امور :-

- ١ - كمية المياه المستهلكة خلال الفترة المماثلة من الاثني عشر شهرا السابقة لوقوع العطل في العداد.
- ٢ - اذا قام ببناء بيت او لديه مواشي او حديقة مزروعة حيث تؤخذ الحالة هذه بعين الاعتبار.
- ٣ - اذا كان المشترك حديثا فيجوز التقدير بالصورة التي يراها رئيس البلدية عادلة خاضعا لموافقة المجلس.

المادة ٩٥ - اذا رغب المشترك بقطع المياه نهائيا عليه ان يقدم طلبا للبلدية بذلك لتجرى محاسبته ويعاد له التأمين اذا لم يكن مطالبا بشيء واذا لم يتم تقديم هذا الطلب فانه يبقى مسئول امام البلدية عن تنفيذ شروط عقد الاشتراك.

المادة ٩٦ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه الى اخر فعليه ان يشعر البلدية بذلك خطيا وعلى المشترك الجديد تقديم طلب جديد يكون خاضعا لموافقة رئيس البلدية ويدفع خمسمائة فلس مقابل تغيير الاشتراك ويكون مسئول عن دفع اثمان المياه من التاريخ الذي تم فيه معاملة نقل الاشتراك باسهم ولا يجوز نقل الاشتراك من بيت لآخر باي شكل من الاشكال.

المادة ٩٧ - تقوم البلدية بتمديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية.

أ - تستوفي من المشترك النفقات الحقيقية مضافا اليها ٢٥٪ مقابل اجور التمديد.

ب - تحصل الاثمان والاجور على مئة اقساط شهرية متتالية متساوية يدفع القسط الاول منها عند الموافقة على الطلب.

ج - اذا كانت انبوية التوزيع تخدم اكثر من مشترك واحد فان البلدية تستوفي من المشتركين النفقات بالتساوي او بنسبة طول انبوية التوزيع التي تجاور ملك كل منهم.

د - تبقى هذه الانابيب ملكا للبلدية وتتمهد بصيانتها واصلاحها واستبدال التالفة منها على نفقتها.

هـ - للبلدية الحق في ان تستوفي من المشتركين الذين تخدمهم انابيب متفرغة عن انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تمديد التوزيع الرئيسي.

و - للبلدية الحق في تمديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق للمشارك او المشتركين الاصليين الاعتراض على مد هذه الفروع الا اذا ادى ذلك الى منع وصول الماء اليهم.

المادة ٩٨ - يقوم المشترك بتمديد انابيب التزويد الخاصة به على نفقته ويجب ان تكون هذه التمديدات مستوفية للشروط الفنية والصحية وتكون انابيب التزويد ملكا للمشارك وعليهم صيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقته الخاصة.

المادة ٩٩ - يجوز لاي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اي انبوب او اي جهاز من اجهزة المياه او اصلاحه او ازالته وذلك في اي وقت ما بين الساعة الثامنة صباحا والسادسة مساء وبعد ذلك الوقت يحق له دخول اي منزل لاجراء الفحص بأمر خطي من الرئيس ام من يفوضه وذلك بعد اعطاء اشعار مقبول في كلا الحالتين للسكان.

المادة ١٠٠ - لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :-

- أ - استعمل المياه لغير الاسباب المذكورة في هذا النظام.
- ب - لم يدفع اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تليفه اشعار بذلك.
- ج - قصر في دفع النفقات المتحققة مقابل ايصال الماء لعقاره.
- د - عبث بتمديدات المياه او العداد لغرض سرقة المياه.
- هـ - عارض موظف البلدية المسؤول في فحص او تفتيش او قراءة العداد.
- و - لم يسمح للغير بمد انابيب تزويد من انابيب التزويد الخاصة به.
- ز - خالف الشؤون الصحية.
- ح - تأخر في تطبيق اي بند من بنود اتفاقية الاشتراك.

ط - استعمل بعض الانابيب او القطع التي من شأنها ان يعيد المياه الى الانابيب الرئيسية.

ي - تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة من قبله في عقار آخر غير العقار الذي يشغله.

المادة ١٠١ - تقوم البلدية باعادة ايصال الماء للمشارك اذا ازال المشترك الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ خمسمائة فلس وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد الخاص به فيعاد ايصال الماء للمشارك دون مقابل اذا لم يكن تعطيل العداد مقصودا او لسبب سوء استعماله.

المادة ١٠٢ - ليس للمجلس ان يقطع المياه عن اي منزل مأهول ، بناء على طلب المؤجر باستثناء الحالات الواردة بالمادة (١٠٠) اعلاه.

المادة ١٠٣ - يحظر على اي شخص :

- أ - ان يستحم او ينظف امتعته في قسم من انشاءات مشروع مياه البلدية.
- ب - ان يطرح او يتسبب او يسمح بطرح او دخول اي حيران او اي اشياء اخرى الى اي انشاء من انشاءات المشروع الى داخل حرمة.
- ج - ان يفتح او يغلق بئر دافع اي قفل او حنفية او محبس او منهل او ماسا شايها من اجهزة مشروع المياه.
- د - ان يقوم بأي عمل من شأنه ان يسبب تلوث المياه او اعاقه جريها.
- هـ - ان يعيث بخراب المياه بأي طريقة كانت او ان يقوم بتحويل المياه من اي مكان الى آخر بدون موافقة البلدية.

المادة ١٠٤ - البلدية غير مسؤولة عن تأمين اي ضغط معين او كمية معينة من المياه للمستهلكين ، كذلك فان البلدية غير مسؤولة عن اي اضرار تنتج عن اي تعطيل في المشروع او عدم توفير المياه للمستهلكين.

المادة ١٠٥ - على المشترك الذي ينتقل من محله ويرغب بقطع اشتراكه ان يعلم البلدية خطيا.

المادة ١٠٦ - البلدية مسؤولة عن قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه.

المادة ١٠٧ - يجوز للبلدية تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بواسطة انبوب خاص وبالسعر الذي يقرره المجلس.

هكذا من الأشغال

- المادة ١٠٨- أ - تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين ضمن منطقة البلدية حسب التعرقة التالية :-
 من متر مكعب واحد الى عشرة امتار مكعبة - ١٢٠ فلساً للمتر الواحد المكعب
 من عشرة امتار مكعبة فما فوق - ١١٠ فلسات للمتر المكعب الواحد هـ
- ب - تدفع اماكن العبادة ٥٠٪ من اثمان المياه اما المدارس والعيادات فتعفى بواقع ١٥٪ من اثمان المياه بعد المقطوعة .
- ج - تستوفي البلدية خمسين فلساً شهرياً مقابل قراءة العداد .
- د - تكون مدة الدورة الواحدة شهراً ويكون الحد الأدنى لاستهلاك المشترك ٢٥٠ فلساً في الدورة .
- المادة ١٠٩- كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

١٩٦٩/١٠/١٨

الحسين بطال

قاضي التدسية ووزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاساسية	نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
عبدالله شويشة	احمد طوقان		مهيمن التلهوني
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير ووزير النقل ووزير الصحة بالوكالة صبحي امين عمه و	وزير المالية يعقوب معمر	وزير الاقتصاد الوطني
وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية دودي ابو الراغب	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير التربية والتعليم ذوقان الخندواوي
وزير العدل جمال ناصر	وزير المواصلات برهان كمال	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اميل الغوري	وزير الاشغال العامة رشيد عريقات

نظام صندوق التعاون لضباط دائرة المخابرات العامة

بمقتضى المادة (١٢) من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ وبتاء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٩
 نمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٩

نظام صندوق التعاون لضباط دائرة المخابرات العامة

صادر بالاستناد الى المادتين ١٢ و ١٢٥ من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق التعاون لضباط المخابرات العامة لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ
 ١٩٦٥/٤/١ .

المادة ٢ - تجمع اموال هذا الصندوق من الاشتراكات الالزامية التي تحسم من رواتب الضباط ومن الفوائد او اية موارد اخرى .

المادة ٣ - تعني كلمة ضابط الواردة في المادة الاولى . كل ضابط يعين في دائرة المخابرات العامة بإرادة ملكية سامية

المادة ٤ - الغاية من تاسيس هذا الصندوق ، تقديم المساعدة المالية للضباط الذين يتركون الخدمة بسبب الاستعانة عن خدماتهم او الاحالة على التقاعد او انتهاء خدماتهم او لمساعدة عائلاتهم في حالتي الوفاة والاستشهاد .

المادة ٥ - قيمة الاشتراك لكل ضابط ديناران تحسم من راتبه (شهرياً او عن اي جزء من الشهر) بواسطة مدير فرع الرواتب المختص اعتباراً من ١/٥/١٩٦٨ ، اما ما قبل هذا التاريخ فدينار واحد شهرياً .

المادة ٦ - ترد الضباط الذين يستقيلون من الخدمة او يحالون على التقاعد او يستقيلون عن خدماتهم ممن تقل مدة اشتراكهم بهذا الصندوق عن ثلاث سنوات بالنسبة للمشاركين قبل ١/٥/١٩٦٨ وست سنوات للمشاركين بعد ١/٥/١٩٦٨ ، المبالغ التي دفعت من قبلهم دون فائدة او اكرامية ، وفي حالة عودتهم للخدمة يعتبر اشتراكهم في هذا الصندوق من تاريخ اعادة خدمتهم للخدمة ، اما الذين يستشهدون او يتوفون ممن تنطبق عليهم نصوص هذه المادة فترد لورثتهم ضعف المبالغ المدفوعة لحين الوفاة او الاستشهاد اي بنسبة ١٠٠٪ .

المادة ٧ - أ - ترد قيمة الاشتراكات بلون فائدة او اكرامية للضابط الذي يفصل عن العمل لارتكابه جريمة التجسس او الخيانة العظمى بعد اكتساب الحكم الدرجة التقاعدية من المحكمة ذات الاختصاص منها بلغت مدة اشتراكه .

هكذا من الأشهر

ب - ترد قيمة الاشتراك بدون فائدة او اكرامية لضابط الذي يفصل عن العمل لقراره من الخدمة في دائرة الخبايرت العامة مهما بلغت مدة اشتراكه .

المادة ٨ - تعتبر مدة الاشتراك الزامية في هذا الصندوق عشرين سنة فقط .

المادة ٩ - تمنح مكافأة مقدارها (سبعماية وخمسون دينارا اردنيا) لكل ضابط يفصل عن الخدمة نتيجة قبول استقالة او احوالة على التقاعد او الاستغناء عن خدماته او وفاة او استشهاده . وذلك بعد انقضاء المدة التالية :

أ - بعد انقضاء ثلاث سنوات على اشتراكه بهذا الصندوق وذلك بالنسبة للذين تم اشتراكهم قبل ١٩٦٨/٥/١ .

ب - بعد انقضاء ست سنوات على اشتراكه بهذا الصندوق وذلك بالنسبة للذين تم اشتراكهم بعد ١٩٦٨/٥/١ .

المادة ١٠ - أ - يخضع من مقدار المكافأة الكدالة قيمة الاشتراكات المتبقية عن مدة الاشتراك الكاملة بالصندوق .
ب - تطبيق فصوص الفقرة (أ) من هذه المادة على ورقة الضباط الذين يشهدون او يتوفون .

المادة ١١ - أ - اذا اعيد اي ضابط للخدمة بعد ان يكون قد استوفى عند خروجه اي مكافأة عن اشتراكاته السابقة تحولت له الاشتراكات مجددا كالمعاد . وعند خروجه ثانية يعاد اليه مادفعه فقط بدون مكافأة واكرامية .

ب - ١ - يعتبر كافة ضباط الخبايرت العامة الموجودين في الخدمة قبل انفاذ هذا النظام مشتركين في الصندوق لأول مرة ويستحقون المكافأة المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا النظام .

٢ - اذا نقل اي ضابط من دائرة الخبايرت العامة الى الجيش العربي او الامن العام بعد نفاذ هذا النظام وكان قد مضى على اشتراكه في الصندوق ثلاث سنوات بالنسبة للذين تم اشتراكهم قبل ١٩٦٨/٥/١ وست سنوات على اشتراكه بالنسبة للذين تم اشتراكهم بعد ١٩٦٨/٥/١ فيمنح المكافأة المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا النظام اما الضابط الذي ينقل الى دائرة الخبايرت العامة بعد نفاذ هذا النظام من الجيش العربي او الامن العام فيمنح المكافأة بموجب نظام صندوق الجهة التي يتبعها قبل النقل ، ويشارك في صندوق الجهة التي التحق بها وعند خروجه من الخدمة يعاد اليه مادفعه فقط بدون مكافأة او اكرامية .

ج - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة الحادية عشرة اذا تم نقل اي ضابط كما هو مذكور في الفقرة (ب) قبل انقضاء ثلاث سنوات على اشتراكه بالنسبة للذين تم اشتراكهم قبل ١٩٦٨/٥/١ وست سنوات على اشتراكه بالنسبة للذين تم اشتراكهم بعد ١٩٦٨/٥/١ في هذا الصندوق ، يحول اشتراكه الى صندوق الجهة التي نقل اليها ويعتبر اشتراكه في الصندوق الاخير كاملا .

د - لا يشمل هذا النظام الضباط الذين انفصلوا عن الخدمة في دائرة الخبايرت العامة نهائيا مهما كان نوع الفصل قبل نفاذ هذا النظام والتصديق عليه نهائيا ، ويرد اليهم او الى الجهة التي نقلوا اليها مجموع مادفعه لهذه الغاية .

المادة ١٢ - تستثمر اموال الصندوق بايداعها في احد المصارف في المملكة الاردنية الهاشمية او باقراضها للمشاركين بفوائد قانونية تعينها الهيئة الادارية ، على ان يكون الحد الادنى للفائدة ٧٪ والاعلى ٩٪ .

المادة ١٣ - تعطى القروض للضباط بموافقة الهيئة الادارية على ان لا تزيد قيمة القرض عن مجموع رواتب اربعة اشهر اساسية وتسترد بمدة اقصاها اربعة وعشرون شهرا .

المادة ١٤ - يعين مدير الخبايرت العامة ضابطا حقوقيا من دائرة الخبايرت العامة لتمثيل الصندوق امام القضاء .

المادة ١٥ - يولف للصندوق هيئة ادارية من ثلاثة ضباط ينتخبهم مدير الخبايرت العامة ، على ان يكون اقدمهم رئيسا للهيئة .

المادة ١٦ - ينسب رئيس الهيئة الادارية الى المدير تعيين سكرتير امين للصندوق و كاتب محاسب للصندوق .

المادة ١٧ - يكون السكرتير امين الصندوق والكاتب المحاسب مسؤولين امام الهيئة الادارية عما يلي :

أ - اي ضياع يلحق بالصندوق من جراء اي اهمال او تقصير او مخالفة لاحكام هذا النظام .

ب - مسك الدفاتر التي نص عليها هذا النظام بصورة موافقة للاصول الحسابية الصحيحة وحفظ هذه الدفاتر سالمة من كل تلويث .

ج - تنفيذ قرارات الهيئة الادارية قانونيا اذا كانت موقعة من عضوين اثنين على الاقل .

المادة ١٨ - اذا خلا مكان احد اعضاء الهيئة الادارية لسبب من الاسباب يعين المدير بلامه .

المادة ١٩ - السنة المالية لهذا الصندوق تبدأ من اول كانون الثاني وتنتهي بانتهاء شهر كانون اول من كل سنة .

المادة ٢٠ - تملك الدفاتر المالية بكل دقة واعتناء من قبل السكرتير امين الصندوق والكاتب المحاسب وهي الدفاتر التالية :

أ - دفتر الصندوق ، وتفيد فيه كل المبالغ التي تدخل الى الصندوق . وتخرج منه وذلك بالاستناد الى مستندات منظمة بصورة صحيحة .

ب - دفتر الاستاذ ، وتدون فيه جميع معاملات الصندوق بصورة ايجالية .

ج - دفتر الادانات ، وتسجل فيه القروض ومستندات وما يسترد منها .

د - ما تقضي الاصول الحسابية بأن يملك من الدفاتر التي تقررها الهيئة الادارية .

هـ - ترقيم صحائف الدفاتر وبلود الوصولات بالارقام المتسلسلة وتحتم بغاتم صندوق تعاون الخبايرت العامة .

و - ملفات منظمة لاوراق الخبايرت والمستندات .

المادة ٢١ - على السكرتير امين الصندوق ان يرفع الى الهيئة الادارية بزيادة كل سنة مالية الحسابات الختامية وتقوم الهيئة بدورها برفعها الى مدير الخبايرت العامة .

المادة ٢٢ - لمدير الخبايرت العامة صلاحية اصدار التعليمات لتنمية موارد صندوق التعاون للمخبايرت العامة ولغاية تنفيذ احكام هذا النظام .

هكذا من الأصيل

المادة ٢٣ - لمدير المخابرات صلاحية اختيار الجهة التي يعتمد عليها للاشراف على تدقيق حسابات هذا الصندوق .

المادة ٢٤ - تقيد المبالغ التي حسنت من رواتب ضباط المخابرات العامة باسم صندوق التعاون والفوائد التي حصلت وبالنسبة التي ووفق عليها قبل صدور هذا النظام واية اموال اخرى موجودة في هذا الصندوق لتاريخ اقرار هذا النظام في حساب صندوق التعاون لدائرة المخابرات العامة وتعتبر راسملا لهذا الصندوق .

المادة ٢٥ - لا ترتب على الحكومة التزامات مالية من جراء تنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٢٦ - لا تسري احكام هذا النظام على التلاميذ العسكريين الذين يدرسون على نفقة دائرة المخابرات العامة في الداخل او الخارج . سواء كانوا يدرسون بمعاهد علمية او كليات عسكرية ولا يخفى لهم الاشتراك في الصندوق الا بعد تخرجهم وترقيتهم لرتبة ملازم .

محمدين طلال

١٩٦٩/١٠/١٨

قاضي القضاة ووزير الاوقاف نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء
والشؤون والمقدسات الاسلامية وزير الدفاع وزير الخارجية
عبد الله غوشة احمد طوقسان بهجت التاهري

وزير الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير وزير المالية وزير الاقتصاد والاعمال
والسياحة والانشاء النقل ووزير الصحة بالوكالة يفتوب عمر سامي جوده
صلاح ابو زيد بهجت امين عمسرو

وزير الداخلية وزير داخلية للشؤون وزير الزراعة وزير الري والتعمير
الداخلية البلدية والقروية سامي ايوب ذوقان المنداوي
محمد رسول الكيلاني موسى ابو الراغب

وزير العدل وزير المواصلات وزير الاشغال العامة وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل اميل الفوري
جهال ناصر برهان كمال وشيد عريقات

محمدين طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩/١٠/٢٢
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٩

نظام الصلوات القضائية للعاملين في قوة الامن العام

صادر بمقتضى المادة ٩٣ من قانون الامن العام رقم ٩٦٥/٣٨

المادة ١ - يسي هذا النظام (نظام العلاوات القضائية للعاملين في قوة الامن العام لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٩/٤/١ .

المادة ٢ - يشمل هذا النظام الضباط الحقوقيين الذين يمارسون اعمال النيابة العامة والقضاء في الامن العام وفقا لاحكام المادتين (٨٥ و ٨٠) من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ .

المادة ٣ - تعطى عبارة قضائية للضباط المشار اليهم اعلاه بنسبة (٤٠٪) من الراتب الاساسي لكل منهم .

المادة ٤ - لا تعطى العلاوة الشهرية المقررة بموجب احكام نظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام المعدل رقم ٦٦/٥٧ او اي نظام يحل محله للضباط الحقوقيين الذين تسري عليهم احكام ذلك النظام .

محمدين طلال

١٩٦٩/١٠/٢٢

نائب رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء
وزير الدفاع وزير الخارجية وزير الشؤون
احمد طوقسان بهجت التاهري

وزير المالية وزير الاقتصاد والاعمال وزير الثقافة والاعلام وزير الاشغال العامة
المالية الاقتصادية الوطني سامي جوده قاضي القضاة ووزير الاوقاف
يقتوب عمر سامي جوده والشؤون والمقدسات الاسلامية
عبد الله غوشة

وزير الزراعة وزير الري والتعمير وزير المواصلات وزير الاشغال العامة
سامي ايوب ذوقان المنداوي صلاح ابو زيد بهجت امين عمسرو

وزير الداخلية وزير المواصلات وزير الاشغال العامة وزير الشؤون
الداخلية البلدية والقروية محمد رسول الكيلاني موسى ابو الراغب

وزير العدل وزير المواصلات وزير الاشغال العامة وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل اميل الفوري
جهال ناصر برهان كمال وشيد عريقات

هكذا من الاجل

نظام المصروفات القضائية للعاملين في القوات المسلحة الأردنية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/١٠/٦٩
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٩

نظام المصروفات القضائية للعاملين في القوات المسلحة الأردنية

صادر بمقتضى المادة ١٧ من قانون خدمة الضباط رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام العلاوات القضائية للعاملين في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٩/٤/١ .
- المادة ٢ - يشمل هذا النظام أعضاء النيابة العامة العسكرية ورؤساء وقضاة المحاكم العسكرية والمجالس العسكرية والمدعون العامون المتدربون للمرافعة امام المحاكم النظامية المنصوص عنهم في المادة (١٣٣) من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية او أي مادة أخرى تحمل محلها .
- وذلك اذا كانوا يحازين في الحقوق من معبد حقوقي معترف به .
- المادة ٣ - تعطى علاوة قضائية لمن تنطبق عليهم أحكام المادة (٢) من هذا النظام بنسبة (٤٠ ٪) من الراتب الاساسي لكل منهم .

١٩٦٩/١٠/٢٢

أعضاء النظام

نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد طوقان	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الوزير	رئيس الوزراء الوزير جهت التلهوني
وزير المالية يعقوب معمر	وزير الاقتصاد الوطني سامي جودة	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
وزير الزراعة سامي ايوب	وزير التربية والتعليم ذوقان الحنداوي	وزير الثقافة والاعلام وزير السياحة والآثار صلاح ابو زيد
وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني	وزير الصحة عبد السلام الخالدي	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية موسى أبو الراغب
وزير العدل جمال ناصر	وزير المواصلات برهان كمال	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الاشغال العامة رشيد عريقات

نظام المصروفات القضائية للعاملين في القوات المسلحة الأردنية

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الأردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٩
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الأردنية

لغايات الاسكان

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الأردنية لغايات الاسكان لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة ٩ من النظام الاصلي باضافة عبارة (او من يفوضه خطيا بذلك) بعد عبارة (بتوقيع من رئيس اللجنة) الواردة في الفقرة (ب) منها .
- المادة ٣ - تعدل المادة ١٠ من النظام الاصلي بالاستعاضة عن كلمة (سبعة) الواردة في الفقرة (أ) منها بكلمة (ثمانية) .

١٩٦٩/١٠/١٨

أعضاء النظام

نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد طوقان	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عبد المنعم الرفاعي	رئيس الوزراء الوزير جهت التلهوني
وزير الثقافة والاعلام وزير السياحة والآثار صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير ووزير النقل ووزير الصحة بالوكالة صبيحي امين عمرو	وزير الاقتصاد الوطني سامي جودة
وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية موسى أبو الراغب	وزير التربية والتعليم ذوقان الحنداوي
وزير العدل جمال ناصر	وزير المواصلات برهان كمال	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الاشغال العامة رشيد عريقات

هكذا من الأشهر

نظام السيرة المدنية لخدمة الدولة

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٦٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٩/٩/١.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٩ بشطب الجملة المضافة بموجبها الى آخر الفقرة (ب) من المادة (١٧) من النظام الاصيل والاستعاضة عنها بالجملة التالية :
« واذا عين رئيس وزراء سابق سفيراً فانه يتقاضى راتب الوزير العامل ».

١٩٦٩/١٠/٢٢

اختيار طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد طوقان	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية سامي جوده	رئيس الوزراء وزير الاقتصاد سامي جوده
وزير المالية يعقوب معمر	وزير الثقافة والاعلام وزير السياحة والآثار صلاح ابو زيد	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبدالله غوشة
وزير الزراعة سامي ايوب	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الانشاء والتعمير وزير النقل صبيحي امين عمرو
وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني	وزير الصحة عبد السلام الخالدي	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية موسى ابو الراغب
وزير العدل جمال ناصر	وزير المواصلات برهان كمال	وزير الاشغال العامة رشيد عريقات

نظام السيرة المدنية لخدمة الدولة

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٦٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام الانتقال والسفر

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢٣) من النظام الاصيل حسبما عدلت بالنظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٧ ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٢٣

الموظف الموفد في دورة تدريبية الى خارج المملكة على حساب الحكومة الخاص وغير المشمول باحكام نظام البعثات العلمية النافذ المعمول تدفع له (٦٠٪) من العلاوات المقررة في المادة (٢٠) من هذا النظام.

١٩٦٩/١٠/٢٩

اختيار طلال

وزير الاقتصاد الوطني سامي جوده	قاضي القضاة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الله غوشة	نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد طوقان
وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير وزير النقل صبيحي امين عمرو
وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني	وزير الصحة عبد السلام الخالدي	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية موسى ابو الراغب
وزير العدل جمال ناصر	وزير المواصلات	وزير الاشغال العامة رشيد عريقات

هكذا من الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٩
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٩

نظام بلدية الرصيفة المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية الرصيفة المعدل لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦٦) من النظام الأصلي باستبدال عبارة (٢ فلسا) بعبارة (عشرة فلسات)

١٩٦٩/١٠/٢٩

مختبر طلال

وزير الاقتصاد الوطني سامي جوده
قاضي القضاة ووزير الاوقاف نائب رئيس الوزراء
والشؤون والمؤسسات الاسلامية ووزير الدفاع
عبدالله غوشة احمد طوقان بهجت التلهوني

وزير التربية والتعليم دوقان الفنداوي
وزير الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير
والسياحة والاثار ووزير النقل صبحي امين عمرو
صلاح ابو زيد يعقوب معمر

وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني
وزير الشؤون الداخلية والبلدية والقروية
وزير الداخلية والبلدية والقروية
عبد السلام الخالدي موسى ابو الراغب سامي ايوب

وزير العدلية ووزير الخارجية بالوكالة جمال ناصر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اميل الفوري
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اميل الفوري

انظمة مؤسسة الاقراض الزراعي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٩٤) تاريخ ١٠/١٠/١٩٦٩ المتضمن قرار الانظمة التالية لمؤسسة الاقراض الزراعي :

١- نظام رقم (١) لسنة ١٩٦٣ - نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٦٨٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٤ .

٢- نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٣ - نظام الاوامر لمؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٦٩٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٦ .

٣- نظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ - نظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٧٠٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ .

٤- نظام رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ - نظام الانتقال والسفر لمؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٧٠٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ .

٥- نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ - النظام المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٧٠٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ .

٦- نظام رقم (١) لسنة ١٩٦٥ - نظام اسكان موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٨٧٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٦ .

٧- نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ - نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٨٨٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٦ .

٨- نظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٥ - نظام معدل لنظام اسكان موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٨٩١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ .

٩- نظام رقم (١) لسنة ١٩٦٦ - نظام معدل للنظام المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٩٣٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢ .

١٠- نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٦ - نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٩٤٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٨/١٦ .

١١- نظام رقم (١) لسنة ١٩٦٦ - نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم ١٩٧١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٥ .

١٢- نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٧ - نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم (٢٠٦١) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢ .

١٣- نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨ - نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم (٢٠٩٨) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٦ .

١٤- نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ - نظام معدل لنظام الاوامر لمؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في العدد رقم (٢٠٩٨) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٦ .

هكذا من المجلد